

عائشة لمحنط
فوزي محريق
عقبة رمي

جامعة الوادي

محددات الطلب على التمويل المصرفي الزراعي -دراسة حالة ولاية الوادي

محددات الطلب على التمويل المصرفي الزراعي

دراسة حالة ولاية الوادي

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الطلب على التمويل المصرفي الزراعي من طرف المزارعين وذلك من خلال تحديد العوامل المحفزة على طلب التمويل المصرفي والعوامل الأخرى التي تحول دون ذلك. واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي للكشف عن العوامل المؤثرة في الطلب على التمويل المصرفي بين مزارعي ولاية الوادي، فيما استهدفت الاستبانة عينة عشوائية مكونة من 127 مزارعا. أظهرت النتائج أن هناك متغيرات ذات تأثير هام على طلب التمويل الزراعي وهي: عدم كفاية المدخرات الخاصة للمزارعين، مخاطر النشاط الزراعي، العراقيل الإدارية وملكية الأرض الزراعية، بينما سعر الفائدة الضمني المفروض على القروض، الضمانات، وعدم تنوع القروض الزراعية من حيث الأجل والقيمة لا تؤثر على طلب القروض الزراعية.

الكلمات المفتاح : التمويل الزراعي، القروض الزراعية، المزارعون، نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي.

Summary: This study aims to identify the determinants of demand for agricultural banking finance by farmers. The study employed the Binary Logistic regression model to investigate the factors influencing the farmers' demand for agricultural loans in Eloued province, where the questionnaire was administered to target a random sample of 127 farmers. The results revealed significant variables which have impact on the application for agricultural loans such as: the inadequacy of farmers' private savings, risks of agricultural activity, administrative obstacles and agricultural land property. While the implicit interest rate imposed on the agricultural loans, collaterals, the non-diversification of agricultural loans and stimulated financing offers are not significant on the demand for agricultural loans

Keywords: Agricultural Finance, Agricultural loans, Farmers, Binary Logistic regression model.

تمهيد :

يقوم النشاط الزراعي كغيره من الأنشطة الاقتصادية على مجموعة من العوامل التي تعتبر ضرورية لانطلاقه وإستمرارته، فالإنتاج الزراعي هو دالة في كل من رأس المال والعمل والأرض، ويعد المصدر التمويلي للإنتاج الزراعي من أهم العوامل التي تدخل في دالة الإنتاج الزراعي، كونه يمثل التكلفة الأعلى نسبيا كما أنه الأكثر اتساما بالندرة. ونظرا لمحدودية المصادر الذاتية للتمويل التي يتسم بها العاملين بالقطاع الزراعي؛ فإن مسألة البحث عن مصادر التمويل بالنسبة للمزارعين تعتبر من بين التحديات التي يواجهها الناشطون بهذا القطاع، وبالنظر إلى الخيارات المتاحة أمامهم نجد أن التمويل المصرفي يمثل أحد الحلول الهامة لهذه المشكلة، أين تستطيع البنوك أن تؤدي دورا فعالا - باعتبارها وسيطا ماليا - في تحويل المدخرات المالية الساكنة إلى قوة منتجة من خلال توليفة من القروض والتمويلات المختلفة الموجهة للقطاع الزراعي، وهو ما يتسق مع طبيعة نشاط هذه البنوك من جهة، ومع السياسات التمويلية المختلفة التي تنتهجها الدولة بغية تشجيع النشاط الزراعي من جهة أخرى. وفي ذات الإطار يجدر بالقائمين على النظم المصرفية معرفة أهم العوامل المحددة للطلب على التمويل المصرفي الزراعي من طرف المزارعين، سواء العوامل المتعلقة بطالبي القروض المحتملين، أو العوامل ذات العلاقة بالبنوك وإجراءات منح القروض، وذلك من أجل إضفاء الفعالية على السياسة الإقراضية الموجهة للقطاع الزراعي وبالتالي تحقيق الأهداف التنموية المختلفة. وبناء على كل ذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما هي محددات الطلب على التمويل المصرفي الزراعي بالنسبة للمزارعين؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، يتم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين:

1. الطلب على التمويل المصرفي الزراعي: مقارنة نظرية؛

2. الدراسة الميدانية: دراسة حالة مزارعي ولاية الوادي؛

فرضيات البحث:

- تكفل الخزينة بدفع سعر الفائدة المفروض على القروض الزراعية لم يرفع الحرج على مسألة عدم مشروعية القروض وبالتالي هي تمثل أحد أسباب عدم الإقبال على طلب التمويل المصرفي الزراعي.
- يشكل طلب البنوك للضمانات العينية عائقا هاما أمام الطلب على التمويل المصرفي لدى المزارعين.
- العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي يواجهها المزارعون خلال مراحل الطلب والحصول على القرض تحول دون الطلب على التمويل المصرفي الزراعي.
- تؤدي مخاطر النشاط الزراعي وما قد يترتب عليها من التعثر في تسديد الالتزام نحو البنك إلى الإحجام عن طلب التمويل المصرفي الزراعي.
- عدم تنوع البرامج التمويلية وخاصة في القيمة والآجال تشكل أحد أسباب العزوف عن طلب التمويل المصرفي الزراعي.
- تمثل مشكلة تخزين وتسويق المحاصيل الزراعية محليا ودوليا أحد عوامل عدم الإقبال على التمويل المصرفي الزراعي.
- يؤدي انخفاض المدخرات الذاتية للمزارعين وانعدام مصادر التمويل الأخرى إلى الإقبال على طلب التمويل المصرفي.
- يؤدي تطبيق البرامج التمويلية الخاصة المسطرة من طرف الدولة لتشجيع القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على التمويل المصرفي الزراعي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تقريب وتوحيد وجهات النظر حول محددات الطلب على القروض المصرفية بين طالبي هذه الأخيرة من المزارعين وواضعي السياسات الإقراضية المختلفة والموجهة للقطاع الزراعي في الجزائر.

عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات على بعض الأدبيات من البحوث والكتب وبعض المواقع الالكترونية، التقارير السنوية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومديرية الفلاحة لولاية الوادي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي، وكذا استخدام الاستبانة لتجميع البيانات الخاصة بالعينة المختارة والمكونة من 127 مزارع بولاية الوادي.

منهجية وأدوات الدراسة:

تم تصميم استبانة اشتملت على جزء خاص بالمعلومات الخاصة، و 08 محاور تضمنت الأسئلة الأساسية المتعلقة مباشرة بفرضيات الدراسة تتحمل أحد الإجابتين الإثبات أو النفي (نعم أو لا)، بالإضافة إلى محور الاقتراض من عدمه. وتمت عملية التقدير عن طريق استخدام "نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي" 'Binary logistic regression model'.

1- الطلب على التمويل المصرفي الزراعي؛ مقارنة نظرية:**1.1- ماهية التمويل المصرفي الزراعي :-****1.1.1. مفهوم التمويل الزراعي:**

هو فرع من فروع الاقتصاد الزراعي، ويُقصد به تلك العمليات التي لها علاقة بدراسة الموارد المالية المرتبطة بالوحدات الزراعية الفردية.¹ وهو عملية البحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها الحصول على رأس المال الذي يحتاجه النشاط الزراعي، حيث يدرس الفرص الممكنة لتوفير الأموال من مصادر مختلفة. وهو يهدف إلى حل مشكلة الندرة التي تميز رأس المال الزراعي، وكيفية استخدامه الاستخدام الأمثل بهدف زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية القطاع الزراعي وتدنية التكاليف الإنتاجية وزيادة نسبة الأرباح من العملية الزراعية.²

2.1.1. مصادر التمويل الزراعي:**أ. الوراثة والزواج والهبة:**

حيث يحصل المزارعون على الأرض ورأس المال الزراعيين عن طريق الإرث؛ أين تنتقل الملكية من المالك المتوفي إلى ورثته. إلا أن هذه الطريقة في انتقال الأرض الزراعية ورأس المال ينتج عنها الكثير من المشاكل بسبب افتقاد المالك الجديد للخبرة الكافية لتسيير الأنشطة الزراعية.³

ب. الادخار:

هو الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك الجاري، سواء كان هذا السلوك اختياريا أو إجباريا.⁴ وبالنسبة للمزارع فهو يستطيع القيام بهذه العملية بفضل تحقيق فوائض من المواسم الزراعية السابقة لا يتم استخدامها في الموسم الموالي.

ج. الاقتراض:

هو حصول شخص ما أو مؤسسة ما على مبلغ مالي من طرف شخص آخر أو مؤسسة للإقراض مع التعهد برد نفس المقدار المالي بعد فترة معينة مضافا إليه مقدار مالي آخر يسمى بالفائدة مقابل استخدام الأموال المقترضة خلال تلك الفترة.⁵ وتتنوع مصادر الإقراض الزراعي حيث تشمل الاقتراض من الأفراد، إقراض الملاك لمستأجري أراضيهم، الاقتراض من تجار المحاصيل، الاقتراض من شركات التأمين والجمعيات التعاونية، ولعل الأكثر شيوعا الاقتراض من البنوك التجارية.⁶

3.1.1. مفهوم التمويل المصرفي الزراعي:

التمويل المصرفي الزراعي هو مجموع الأموال النقدية والعينية التي تقدمها البنوك لتمويل الأنشطة الزراعية بمختلف أنواعها مقابل استرداد تلك الأموال بعد مدة متفق عليها مضافا إليها مبلغ معلوم يسمى 'الفائدة'، وينقسم التمويل المصرفي الزراعي إلى:

أ. القروض الزراعية: هي الأموال النقدية التي تقدمها البنوك لتمويل الأعمال الزراعية وتربية المواشي بغرض المساعدة في عمليات زراعة وحصاد المحاصيل الزراعية، مقابل استرداد أصل القرض وفوائده في وقت لاحق متفق عليه.⁷

ب. التمويل الزراعي الإيجاري: هي المعدات والآلات الزراعية التي تؤجرها البنوك للمزارعين مقابل بدل الإيجار الدوري واسترجاع الأصل نهاية المدة المتفق عليها.

4.1.1. دور الإقراض الزراعي:

يؤدي الإقراض الزراعي دورا هاما في النشاط الزراعي، ويمكن توضيح ذلك في النقاط الآتية:⁸

- إتاحة الفرصة للمنتجين للحصول على رأس المال اللازم، كما أن تطور تقنيات الإنتاج تزيد من الحاجة للإقراض الزراعي من أجل إحداث التوازن بين الموارد الاقتصادية.

- تمكين المزارعين من مسايرة التكنولوجيا الزراعية الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل مقارنة بممارسة الزراعة التقليدية.
- توفر الإقراض الزراعي في الوقت المناسب وبالمقدار المطلوب يساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- الرفع من كفاءة تخصيص الموارد ما يؤدي إلى رفع مقدرة المنتجين على تعظيم الأرباح بمستوى الكفاءة الإنتاجية، لأن إضافة رأس المال المحدود (المقترض) بالنسبة للموارد الأخرى يزيد من الكفاءة الاقتصادية لجميع الموارد، ومنه يمكن أن يرفع الكفاءة التخصيصية في الزراعة.
- يمكن الإقراض الزراعي الممارسين للنشاط الزراعي من الاستفادة من المدخلات السوقية وغير السوقية في تخفيض تكاليف التوليفات المستخدمة في الإنتاج ويزيد من قدرتهم على تحمل المخاطرة. فهو يسمح لهم بتبني طرق وأساليب إنتاج كثيفة ووسائل إنتاج مبتكرة ومنه زيادة كفاءتهم التكنولوجية.

5.1.1. أنواع القروض الزراعية:

تنوع القروض الزراعية بحسب مدة التسديد، تخصيصها وبحسب الضمانات:

1.5.1.1. تصنيف القروض بحسب أجل الاسترداد:

وهو تصنيف بحسب موعد الاستحقاق أين تتنوع إلى:⁹

أ. قروض طويلة الأجل: حيث تزيد فترة التسديد عن 05 سنوات، وعادة ما يتم استخدامها لاقتناء الأراضي الزراعية وإنشاء المباني والمخازن اللازمة لممارسة النشاط الزراعي.

ب. قروض متوسطة الأجل: والتي يكون موعد الاسترداد فيها ما بين 01 سنة و 05 سنوات؛ وفي الغالب تستخدم هذه القروض في شراء الآلات والمعدات الزراعية.

ج. قروض قصيرة الأجل: مدة استحقاقها 01 سنة أو أقل؛ وفي أغلب الأحيان يستعمل هذا النوع من القروض لأغراض موسمية التي ترتبط بالدورة الزراعية الواحدة فتُخصص لدعم رأس المال العامل في المزرعة كأعمال الحراثة وشراء البذور والأسمدة والمبيدات، وأيضا في عمليات الجني والحصاد وتسويق المحاصيل الزراعي.

2.5.1.1. تصنيف القروض الزراعية بحسب تخصيصها:

وتشمل على ما يلي:¹⁰

أ. قروض الإنتاج: تغطي هذه القروض إنتاج المحاصيل، وتهدف إلى زيادة إنتاج المحاصيل. وهي تسمى أيضا باسم عمليات الزراعة الموسمية (SAO) أو القروض قصيرة الأجل أو قروض المحاصيل، وتكون فترة استرداد هذه القروض تتراوح بين 6 إلى 18 شهرا في شكل دفعة واحدة.

ب. قروض الاستثمار: تُمنح هذه القروض لشراء معدات تتوزع إنتاجيتها على مدى أكثر من سنة واحدة، كالجارات، المضخات، الآبار الأنبوبية... إلخ.

ج. قروض التسويق: تهدف هذه القروض إلى مساعدة المزارعين في تذليل صعوبات البيع وتسويق المنتج بطريقة أفضل، حيث تقوم المصارف التجارية - بالاستناد إلى وصلات التخزين - بإقراض المزارعين قروض تسويقية في شكل تسبيقات تصل إلى 75% من قيمة المنتجات الزراعية. تساعد هذه القروض المزارعين على تسوية ديونهم وتصريف المنتجات بأسعار مرضية.

د. قروض الاستهلاك: هي كل القروض التي تُقدم لأغراض بخلاف الإنتاج، ومع أن هذه القروض غير منتجة ولكنها تساعد بشكل غير مباشر في الاستخدام الأكثر إنتاجية لقروض الإنتاج، فهي تُغني عن تحويل تلك القروض إلى أغراض غير المخصصة لها.

3.5.1.1. القروض الزراعية بحسب الضمانات:

أ. قروض بضمان شخصي: وهي القروض الممنوحة على أساس ضمان شخصي دون تقديم ضمانات عينية؛ أين يتدخل شخص ثان ويضمن المزارع لدى البنك حيث يتعهد بتسديد القرض في حال تعثر المزارع المقترض.

ب. قروض بضمان عيني: وهي القروض الممنوحة مقابل الحصول على ضمان عيني عادة ما يكون عقار.

6.1.1. أساسيات التمويل الزراعي:

لنجاح عملية التمويل الزراعي وتحقيق أهدافها هناك قواعد أساسية ينبغي مراعاتها قبل وخلال وبعد عملية التمويل؛ من أهم هذه القواعد:¹¹

- يجب تحديد الأهداف الواقعية للتمويل الزراعي التي يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار في الخطة الاقتصادية والسياسة الزراعية للدولة.
- إعداد خطة كاملة تتضمن حاجات المزارعين وأهدافهم المختلفة بالاعتماد على تخطيط علمي مستند إلى إحصاءات دقيقة.
- وضع الضوابط التي تضمن كفاية الضمانات وتحمي أموال المصادر التمويلية من الضياع.
- التنسيق بين عملية الإقراض والخدمات الأخرى خاصة تهيئة مستلزمات الإنتاج (كالبذور والأسمدة... إلخ) في الوقت المناسب وتقديم الخدمات التسويقية، وذلك لأهمية تقديم الخدمات في وقت الحاجة إليها فهو يشكل أحد أسباب نجاح الموسم الزراعي.
- تواجد المؤسسات القائمة على التمويل الزراعي على مقربة من الناشطين في القطاع الزراعي، لأن طبيعة الاستثمار الزراعي يتطلب قرب مصادر الإقراض ليضمن حصوله على التمويل اللازم في الوقت المناسب.

- وجوب اقتران التمويل الزراعي بعمليات الإرشاد لتوجيه المزارعين المقترضين للاستخدام الكفء والرشيد للقروض بداية بتهيئة الأرض ووصولاً إلى تسويق المحاصيل الزراعية.

2.1. الدراسات السابقة:

أ.دراسة (2014) G.W. Ssonko and M.Nakayaga :¹²

بعنوان 'Credit Demand Amongst Farmers in Mukono District, Uganda' "الطلب على الائتمان من طرف المزارعين في مقاطعة ميكونو بأوغندا"، هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في الاقتراض الزراعي في مقاطعة ماكونو بأوغندا وقد استخدم الباحثان أداة الاستبانة والتي استهدفت عينة مكونة من 127 مزارعاً فيما تمت عملية التقدير باستخدام نموذج اللوجيت الثنائي لتحليل الطلب على الائتمان. وتوصل الباحثان إلى أن العوامل التي تزيد من احتمالية الطلب على القروض الزراعية هي: قرب التسهيلات الائتمانية، تيسير الإجراءات المتبعة في منح القروض، نظام حيازة الأراضي والعضوية في جمعيات زراعية. أما حجم المزرعة فهو يتناسب عكسياً مع احتمالية الطلب على الائتمان الزراعي.

ب.دراسة (2016) W.Fecke, J.H.Feil and O.Musshoff :¹³

بعنوان 'Determinants of Loan Demand in Agriculture : Empirical Evidence from Germany' 'محددات الطلب على القرض الزراعي: دراسة تجريبية من ألمانيا'. هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل المحددة للطلب على القرض الزراعي. وقد استهدف الباحثون عينة مكونة من 68430 ملاحظة (حالات الطلب على القروض الزراعية) للفترة 2010-2014 مستمدة من بنك التنمية الألماني للزراعة، فيما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج المفسر للطلب على القرض الزراعي. وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة إيجابياً في الطلب على القرض الزراعي هي: فترات السماح الممنوحة، القيمة المضافة الإجمالية في الزراعة والتوقعات حول أعمال المزارعين. أما ذات الأثر السالب فهي سعر الفائدة.

ج.دراسة (2016) R.Rasheed and others :¹⁴

بعنوان: 'Determinants Influencing the Demand of Microfinance in Agriculture Production and Estimation of Constraints Factors: A case Study from South Region of Punjab Province, Pakistan' "تحديد العوامل المؤثرة في الطلب على التمويل المصغر للإنتاج الزراعي وتقدير العوامل المقيدة: دراسة حالة منطقة البنجاب، باكستان". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحفزة على طلب التمويل المصغر الزراعي، والأخرى التي تقيد من ذلك الطلب. وقد استخدم الباحثون أداة الاستبانة التي استهدفت 4 عينات مكونة من 60 مزارعاً عبر أربع مناطق من مقاطعة البنجاب لتكون عينة إجمالية من 240 مزارع. فيما تم استخدام نموذجين للانحدار؛ نموذج "توبيت" Tobit لتحليل المحددات الأساسية التي تؤثر على طلب الائتمان من مؤسسات التمويل المصغر، ونموذج الانحدار المتعدد لتحديد العراقيل التي تحول دون الطلب على التمويل. لتتوصل الدراسة إلى أن العوامل ذات التأثير السلبي على مستوى الطلب على التمويل المصغر الزراعي هي: مستوى دخل المزارع، بعد المسافة على المؤسسات المانحة للتمويل المصغر، الإجراءات المعقدة في عملية الإقراض وارتفاع سعر الفائدة، وبالمقابل فإن مؤسسات التمويل المصغر تفضل توجيه التمويل للمقترضين صغار السن والمتعلمين كونهم يميلون أكثر من غيرهم لاستخدام التقنيات الحديثة للإنتاج الزراعي.

د.دراسة (2014) O.A.Adekoya :¹⁵

بعنوان 'The Patterns and Determinants of Agricultural Credit Use among Farm Households in Oyo State, Nigeria' "أنماط ومحددات استخدام الائتمان الزراعي بين الأسر المزارعة بولاية -أويو- بنيجيريا". هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أنماط ومحددات طلب الائتمان الزراعي من طرف الأسر العاملة بالزراعة في ولاية "أويو" بنيجيريا. واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة التي استهدفت عينة عشوائية مكونة من 114 أسرة تعمل بالزراعة بتقنية تعدد المراحل. وبعد معالجة البيانات باستعمال نمذجة الانحدار المتعدد وتحليل المخرجات؛ توصلت الدراسة إلى أن كل من: الخبرة الزراعية، دخل المزارع، عمر رب الأسرة، العضوية في المنظمات الاجتماعية وعدد الذكور البالغين في الأسرة، كلها عوامل تؤثر في المقدار المطلوب من الائتمان الزراعي.

هـ.دراسة (2015) S.Elias, I.M.Ahmad and B.L.Patil :¹⁶

بعنوان 'The Determinants of Access to Agricultural Credit for Small and Marginal Farmers in Dharwad District, Karnataka, India' محددات الحصول على الائتمان الزراعي للمزارعين الصغار والهامشيين في مقاطعة درواد بكارناتاكا -الهند". حاولت هذه الدراسة الكشف عن العوامل المسؤولة عن تحديد مستوى حصول المزارعين الصغار والهامشيين على الائتمان الزراعي من البنوك، وفي إطار ذلك استخدم الباحثون أداة المقابلة الشخصية التي تمت مع عينة مكونة من 120 مزارعا مقسمة على 6 مزارعين من كل قرية وقد ضمت المقترضين وغير المقترضين. وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS وتقنية نمذجة الانحدار اللوجستي الثنائي. وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية الوصول للائتمان الزراعي من طرف المزارعين الصغار والهامشيين يتحكم فيها خمسة عوامل: مساحة الأرض الزراعية، المستوى التعليمي للمزارعين، تسهيلات الري، مستوى دخل المزارع وجنس المزارع.

2- الدراسة الميدانية: دراسة حالة ولاية الوادي:-

1.2. واقع التمويل المصرفي الزراعي في الجزائر:

1.1.2. صيغ وأنواع القروض الزراعية في الجزائر:

أ.قرض الرفيق: هو قرض استغلال مدعوم كلياً من الدولة مخصص لتمويل الأفراد المزارعين ومربي المواشي، منظمين في التعاونيات أو المجموعات الاقتصادية.¹⁷

➤ خصائص قرض الرفيق:¹⁸

- فترة سداد قرض الرفيق هي سنتين.
 - كل المستفيدين من قرض الرفيق وقاموا بتسديد أصل القرض في فترة ما بين 6 إلى 24 شهراً؛ يحق لهم الاستفادة من تكفل MADR بسعر فائدة القرض كلياً بالإضافة إلى إمكانية استفادتهم من نفس القرض لفترة مواءية.
 - المستفيدون من القرض الذين لا يتمكنون من سداد أصل القرض خلال 24 شهراً؛ يفقدون الحق في الاستفادة من تكفل MADR بدفع سعر الفائدة المترتب على القرض ويتحملون دفعها بأنفسهم.
- المجالات التي يمولها قرض الرفيق:¹⁹
- تمويل مدخلات الإنتاج الزراعي (البذور، الشتائل، الأسمدة... الخ)
 - شراء كل أنواع علف المواشي، والأدوية البيطرية ووسائل الري.
 - اقتناء المنتجات الزراعية لتخزينها في إطار نظام المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع 'SYRPALAC'.
 - عملية التهيئة الزراعية والحصاد.

أما قرض الرفيق الاتحادي (الفيدرالي)* فيختص بتمويل المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في:

- تصنيع الطماطم، إنتاج الحليب، إنتاج الحبوب، إنتاج بذور البطاطا، وحدات تصنيع العجائن الغذائية والكسكس، تعبئة وتصدير التمور، إنتاج الزيتون وزيت الزيتون، إنتاج العسل، إنتاج المنتجات المحلية، إنشاء وحدات تربية المواشي ومراكز التسمين، التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة، ذبح الدواجن وتقطيعها، تسويق وتخزين وتعبئة المنتجات الزراعية، إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة وأدوات الري والبيوت المحمية.

ب.قرض التحدي: هو قرض استثماري مدعوم جزئياً من طرف الدولة، يتم منحه في حالات إنشاء المزارع الجديدة وتربية المواشي، أو الاستزراع في الأراضي غير المستغلة، تقع تحت الملكية الخاصة أو ضمن أملاك الدولة.²⁰

➤ خصائص قرض التحدي:²¹

- هو قرض مدعوم لمدة 07 سنوات، على أن لا يتجاوز 01 مليون دج للهكتار الواحد مخصصة لإنشاء مزارع جديدة وتربية المواشي على مساحة لا تفوق 10 هكتار.
- يستفيد أصحاب الامتياز الذين يمتلكون أكثر من 10 هكتارات من قرض مدعوم يبلغ 100 مليون دج، وخارج هذا المقدار لهم مطلق الحرية في التفاوض مع 'BADR' وذلك في إطار التشريع المعمول به.

المجالات التي يمولها قرض التحدي:²²

- إنشاء، تجهيز وتطوير المزارع الجديدة وتربية الماشية.
- تعزيز القدرات الإنتاجية الحالية ذات الإمكانيات غير الكافية.
- الشركات الاقتصادية المساهمة في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتأمينها ذات الاحتياجات المالية (القرض الاتحادي) متوسط الأجل.

تتكفل وزارة الزراعة والتنمية الريفية بدفع الفوائد على FNDIA على النحو التالي:²³

- التكفل بكل الفوائد من MADR عندما لا تتجاوز فترة سداد القرض 3 سنوات.
- يلتزم المستفيد بدفع سعر الفائدة بقدر 1% عندما يكون السداد بين 3 و 5 سنوات.
- يلتزم المستفيد بدفع سعر الفائدة بقدر 3% عندما يكون السداد بين 5 و 7 سنوات.
- بعد هذه الفترة يلتزم المستفيد بدفع سعر الفائدة المترتبة على القرض كلياً.

كما أنه يحق للمستفيد من قرض التحدي الذي قام بالتسديد في الفترات المحددة أنفا الاستفادة من قرض آخر بنفس المواصفات. أما الأعمال الزراعية على مساحات أقل من 10 هكتارات، فللمستفيد من قرض التحدي الحق في مرافقة شخصية مؤمنة من طرف EAGR إذا استلزم الأمر ذلك خلال فترة تسمين الأراضي. فيما يتم تأمين تكاليف هذه المرافقة من طرف MADR على FDRMYTC. ومن جهة أخرى، فإن وثيقة الامتياز مع 'البدر' تمثل رهنا عقاريا كضمان للقرض الممنوح.

أما قرض التحدي الفيدرالي فهو قرض استثماري أيضاً، مدعوم جزئياً من الدولة مخصص للقائمين بعمليات تحويل وتعبئة وتخزين المنتجات الزراعية، مدة القرض من 3 سنوات إلى 15 سنة، بقيمة إقراضية من 1 مليون دج إلى 200 مليون دج، بسعر فائدة 0% في الخمس سنوات الأولى، فيما تبلغ المساهمة الشخصية للمقترض من 10% إلى 20% من قيمة تكلفة المشروع.²⁴

ج. التمويل الإيجاري (Leasing):²⁵

هو ائتمان إيجاري مدعوم جزئياً من الدولة، حيث يقدم البنك على تأجير الآلات الزراعية ومعدات الري المصنعة محلياً مباشرة في مشاريع الاستثمار الزراعي. ويمكن للقرض الإيجاري أن يغطي 100% من تكلفة التجهيزات المطلوبة.

➤ مدة الإيجار: 10 سنوات للحاصدات و 5 سنوات للمعدات الأخرى.

➤ معدل الفائدة المطبق هو 9.7% (متضمن كل الرسوم) للسنة الواحدة؛ مقسمة كالتالي: 5.7% على عاتق العميل المستأجر و 4% مدعومة من طرف الدولة.

2.1.2. تطور قيمة الإقراض الزراعي في الجزائر:

من الملاحظ من خلال الجدول (1) (ملحق رقم 1) أن قيمة التمويل المصرفي بصيغته المختلفة غلبت عليه سمة التزايد خلال الفترة (2004-2016)، خاصة في الفترة التي عقت سنة 2008 وهي الفترة التي تم فيها طرح وتطبيق قرض الرفيق.

2.2. ملامح التمويل المصرفي الزراعي في ولاية الوادي:

بلغ عدد المستثمرات الزراعية في ولاية الوادي سنة 2017 حوالي 44700 مابين فلاحين ومربين. وبالنسبة لواقع التمويل المصرفي الزراعي في الولاية فقد تم تسجيل 653 استفادة من قرض الرفيق للفترة 2008-2018 أغلبها كان في بداية الفترة حيث بلغ حجم الاستفادة سنة 2011 (بعد 4 سنوات من التطبيق) حوالي 450 قرض، لينخفض العدد فيما بعد حيث بلغت الاستفادة حوالي 203 قرض على مدى 7 سنوات الأخيرة، أما قرض التحدي فقد تم استقبال 315 طلب منذ إطلاق هذا القرض حتى سنة 2018 فيما تم قبول 196 طلب لغاية سنة 2016، بينما لم يتم تسجيل أي طلب على قرض التحدي الفدرالي.²⁶ وبالنظر لهذه الأرقام التي تعكس طبيعة تدفق التمويل المصرفي نحو القطاع الزراعي؛ فإن الملفت للانتباه هو ضآلة نسبة الطلبات على قرض التحدي مقارنة بعدد فلاحين ومربي الولاية من جهة، وأيضاً نسبة المستفيدين من هذا القرض من جهة أخرى.

3.2. الدراسة الميدانية:

1.3.2. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 127 مزارعا من مختلف مناطق ولاية الوادي؛ تضم المزارعين الذين سبق لهم الاقتراض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالات الوادي، أو غيرهم ممن لم يسبق لهم الاقتراض. من أهم المحاصيل الزراعية التي يعمل عليها المزارعون مفردات العينة هي : التمور، البطاطا، الزيتون، التبغ، القمح والخضروات.

2.3.2. متغيرات الدراسة:

➤ المتغير التابع الفئوي:

المتغير التابع للدراسة يأخذ فئتين:

- الفئة الأولى تمثل حالة عدم الطلب على التمويل المصرفي الزراعي.
- الفئة الثانية تمثل الطلب على التمويل المصرفي الزراعي.

➤ المتغيرات المستقلة (المفسرة):

وهي المتغيرات التي تم اختيارها في الدراسة لاختبار مدى تأثيرها في تحديد مستوى الطلب على التمويل المصرفي الزراعي، وهي:

- العمر: وقد تم تقسيم اختيارات السن إلى أربع فئات: (من 20 إلى 30 سنة)، (من 30 إلى 40 سنة)، (من 40 إلى 50 سنة)، (من 50 إلى 60 سنة)،

- المستوى الدراسي: قسمت مستويات التعليم إلى خمسة فئات: بدون مستوى تعليمي - مستوى ابتدائي - مستوى متوسط - مستوى ثانوي - مستوى جامعي.

- طبيعة النشاط الزراعي (رئيسي أو ثانوي): حيث هناك من المزارعين من يمتنعون النشاط الزراعي كنشاط أساسي، فيما هناك من يمتنعون مهن أخرى ويمارسون النشاط الزراعي كنشاط إضافي.

- وضعية ملكية الأرض الزراعية: أين قسمت إلى: ملكية خاصة - أرض مستأجرة - وصيغ أخرى لوضعية الملكية.

- عدم مشروعية سعر الفائدة الضمنية: حيث أن القروض الزراعية في الجزائر (قرضي الرفيق والتحدي) ينطويان على سعر فائدة ربوي تتكفل به الدولة كإجراء تحفيزي شريطة التسديد في الآجال المحددة، وبذلك فالمزارع المقترض يتحمل تسديد أصل القرض فقط - طالما أن التسديد يتم في المدة المحددة - فيما يتم إعفائه من دفع مبالغ سعر الفائدة. لكن بقي التساؤل عن مدى قدرة هذه الخطوة على رفع حرج عدم مشروعية سعر الفائدة عن المزارعين عند الاقتراض.

- الضمانات: حيث يطلب البنك ضمانات عينية من المزارعين لقاء الحصول على القروض كإجراء تحوطي لمواجهة مخاطر تعثر العملاء عند التسديد.

- العراقيل الإدارية: وهي تلك الإجراءات الإدارية الروتينية المطبقة في البنوك بمناسبة منح القروض؛ على غرار المبالغة في طلب الوثائق، عدم وضوح خطوات طلب القرض والحصول عليه، عدم وضوح معايير منح القروض والشروط المطلوب توفرها، وهو ما لا يستسيغه عملاء البنك ويرونها بمثابة العراقيل التي يضيقون ذرعا بها.

- مخاطر النشاط الزراعي: حيث يتعرض النشاط الزراعي إلى عديد المخاطر، وتختلف هذه المخاطر بين بيئة مناخية وأخرى وفيما بين أنواع النشاط الزراعي المختلفة. فبالنسبة لمنطقة الوادي مثلا تتعرض المحاصيل الزراعية للرياح الموسمية المتكررة ومهاجمة الحيوانات المتشردة، فيما تتعرض تربية المواشي لأمراض فتاكة خاصة في ظل الموقع الجغرافي الحدودي.

- كفاية المدخرات الذاتية: وهي عبارة عن المدخرات التي يتمكن المزارع من تدبيرها من المواسم الزراعية السابقة.

- فترة سداد القرض وقيمه: ويُقصد بها مدى ملائمة القروض من حيث فترة السداد والقيم المخصصة.

- تخزين وتسويق المنتجات الزراعية: وهي ظروف تخزين المحاصيل الزراعية وبيعها، والتي تستلزم وجود الآليات المناسبة والكفيلة بمساعدة المزارع على تخزين محاصيله في ظروف جيدة يحافظ المنتج الزراعي من خلالها على صلاحيته، وتصريفها نحو البيع بأسهل الطرق وأقل التكاليف.

- البرامج التمويلية التشجيعية: تشمل تلك البرامج التمويلية التي تقدمها الدولة من خلال السياسات التمويلية المتعاقبة والتي تخصص لتحفيز وتشجيع النشاط الزراعي بأنواعه من خلال احتوائها على التسهيلات وفترات السماح والإعفاءات والتنوع... الخ، والموجهة خصيصا لتمويل القطاع الزراعي دون غيره.

3.3.2. الأدوات والطريقة:

أ. التعريف بنموذج الدراسة:

سنتناول في هذا الجانب الإطار النظري للنموذج المستخدم في هذه الدراسة وهو نموذج الانحدار اللوجستي Logistic Regression Model حيث يرى (Lea, 1997) بأنه وإن كانت هناك عدة أساليب إحصائية طورت لتحليل البيانات ذات المتغيرات التابعة التصنيفية، إلا أن تحليل الانحدار اللوجستي يتمتع بعدة مميزات تجعله ملائما للاستخدام في مثل هذه الحالات (Edwards, 2003 ; Walker, 1998) ويوضح (Gebotys, 2000) أهمية تحليل الانحدار اللوجستي بقوله: "إن الانحدار اللوجستي هو أداة الأكثر قوة، لأنه يقدم اختبارا لدلالة المعاملات، كما أنه يعطي للباحث فكرة عن مقدار تأثير المتغير المستقل على متغير الاستجابة الثنائية، بالإضافة إلى ذلك فإن الانحدار اللوجستي يربط تأثير المتغيرات مما يسمح للباحث بالاستنتاج بأن متغيرا ما يعتبر أقوى من المتغير الآخر في فهم ظهور النتيجة المطلوبة، كما أن تحليل الانحدار اللوجستي يمكنه أن يتضمن المتغيرات النوعية وحدودا للتفاعلات".

يعتبر نموذج الانحدار اللوجستي والذي يمكن تسميته بالنموذج المنطقي هو أكثر النماذج شيوعا في تحليل البيانات الوصفية، وهو أسلوب إحصائي لفحص العلاقة بين المتغير التابع ذي المستوى الوصفي ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، والتي تسمى أحيانا متغيرات مصاحبة أو متغيرات مفسرة بحيث تكون تلك المتغيرات المستقلة من أي نوع من مستويات القياس (Cramer, 2002 ; Walker, 1996) أما في حالة هذه الدراسة فيقصد بتحليل الانحدار اللوجستي الأسلوب الإحصائي المستخدم لفحص وتوفيق العلاقة بين المتغير التابع ثنائي القيمة وعدة متغيرات مستقلة أيا كان نوعها، ويسمى التحليل في هذه الحالة بالتحليل الانحدار اللوجستي الثنائي. ففي حالة وجود متغير تابع وصفي ثنائي ومتغير مستقل واحد يكون لدينا النموذج اللوجستي البسيط (Simple Logistic Regression)، فإن النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$P(x) = \frac{\exp(\alpha + \beta X)}{1 + \exp(\alpha + \beta X)}; 0 < P < 1$$

وتؤول هذه الصيغة بعد ذلك إلى الصورة التالية:

$$P(x) = \frac{1}{1 + \exp[-(\alpha + \beta X)]}$$

حيث أن:

α و β : المعاملات المقدرة من البيانات.

X : هي المتغير المستقل.

\exp : هي الأساس اللوغاريتمي الطبيعي ويساوي تقريبا 2.718.

$P(x)$: هي المتغير التابع y .

أما في حالة كل من المتغير التابع الوصفي ثنائي وكان هناك عدة متغيرات مستقلة يصبح لدينا النموذج اللوجستي المتعدد (Multiple Logistic Regression) فإن النموذج يأخذ الصورة التالية:

$$P(x) = \frac{1}{1 + \exp[-Z]}$$

حيث أن:

$$Z = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_p X_p$$

وتعتبر نماذج الانحدار اللوجستي حالة خاصة من حالات النماذج الانحدار العامة Generlized Linear Models، ويطلق على هذه النماذج أحيانا نماذج اللوجت Logit Model وتستخدم عندما نرغب في التنبؤ بوجود صفة معينة أو ظاهرة أو خاصية معينة بالاعتماد

على قيم متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة الأخرى التي لها علاقة بالمتغير التابع تماما كما هو الحال في نماذج الانحدار العام، وتستخدم معاملات النموذج اللوجستي في تقدير نسبة الإمكان أو المفاضلة Odds Ratio لكل من المتغيرات المستقلة في النموذج.

ب. تطبيق الانحدار اللوجستي:

استخدام الانحدار اللوجستي بطريقة الارتداد العكسي، حيث تفترض هذه الطريقة وجود جميع المتغيرات في النموذج في بداية التحليل، ثم يتم إخراجها الواحد تلو الآخر في ضوء معايير الانتقاء، وقد أسفرت النتائج عن اختيار أكثر المتغيرات تأثيرا في الطلب على التمويل المصرفي الزراعي كما هو موضح في الجدول رقم (02)، ومن نتائج تقدير لنموذج نجد:

➤ معامل التحديد:

يلخص معامل التحديد للنموذج ككل نسبة التباين في المتغير التابع المرتبطة بالمتغيرات المستقلة وتم احتسابه بعدة طرق (الجدول رقم (02)) الأولى $Cox \& Snell R^2$ ويساوي 0.221 تقوم على مقارنة لوغاريتم الإمكان الأكبر للنموذج بلوغاريتم الإمكان للنموذج الرئيسي الذي يشمل كل المتغيرات، والطريقة الثانية $Nagelkerke R^2$ وتساوي 0.326 هي تعديل للطريقة السابقة لتكون أشمل بتعديل حجم الإحصائيات، ويفضل أعلى معامل تحديد ولكن لا يملك أكبر معامل تحديد وذلك راجع إلى أن تخفيض في عدد المتغيرات المستقلة يؤدي إلى تخفيض في قيمة معامل التحديد حتى ولو كان هذا المتغير لا يسهم بمستوى معنوية في تفسير تباين المتغير التابع وذلك من أهم عيوب معامل التحديد لذلك لا يمكن الاعتماد عليه بصورة مطلقة في اختيار النموذج الأفضل، وعليه سيتم الاعتماد على القيمة التنبؤية للنموذج والتي تساوي 81.9 بالمئة (الجدول رقم (03)).

➤ قيمة اختبار Wald:

من خلال قيمة اختبار Wald (الجدول رقم (04)) يتضح أن متغير كفاية المدخرات الذاتية هو أكثر المتغيرات أهمية وله قدرة عالية على تحديد مستوى الطلب على القروض الزراعية، و يليه متغير مخاطر النشاط الزراعي، ثم الروتين الإداري، وأخيرا وضعية الأرض الزراعية، حيث من المعروف أنه كلما زادت قيمة اختبار Wald دل ذلك على أهمية المتغير وقدرته العالية على التأثير، لأنه يختبر معنوية معاملات هذه المتغيرات، ويتم حسابه بقسمة معلمة كل متغيرة على خطأه المعياري (S.E) ومقارنته بقيمة Z المعيارية فإذا كانت أكبر دل ذلك على معنوية المعلمة ولقد تم اختيار هذه المتغيرات عندما أصبح معنوية كل المتغيرات المستقلة (Sig) أقل من 0.05.

➤ تحليل معاملات الانحدار (B):

بالنظر لمعاملات الانحدار (B) (الجدول رقم (04)) وبحسب طبيعتها (إشاراتها) فإنه يتبين أن:

- **كفاية المدخرات الذاتية:** معلمة متغير كفاية المدخرات الذاتية ذات إشارة سالبة؛ وهو ما يبين أن الانتقال من حالة عدم كفاية المدخرات الخاصة على تدبير تكاليف النشاط الزراعي إلى حالة الكفاية كلما كان الانتقال من حالة الإقبال على الطلب على القروض الزراعية نحو عدم الطلب عليها، أي أن عدم كفاية المدخرات الذاتية للمزارع تدفع به لطلب التمويل المصرفي، وكفايتها تجعله يُحجم عن طلب القروض.
- **مخاطر النشاط الزراعي:** معلمة مخاطر النشاط الزراعي ذات إشارة سالبة؛ وهو ما يبين أن الانتقال من عدم مواجهة مخاطر النشاط الزراعي نحو مواجهتها يؤدي إلى الانتقال السلبي في مستويات الطلب أي الانتقال من حالة الطلب على التمويل المصرفي الزراعي نحو حالة عدم الطلب عليه. بمعنى آخر فإن زيادة مخاطر النشاط الزراعي تؤدي إلى الإحجام عن طلب القروض.
- **الروتين الإداري:** معلمة متغير الروتين الإداري سالبة؛ وهو ما يعني أن الانتقال من حالة عدم مواجهة الروتين الإداري عند طلب القروض إلى حالة مواجهتها يؤدي إلى الانتقال من حالة الإقبال على الطلب على القروض الزراعية نحو عدم الطلب عليها، أي أن عدم مواجهة المزارع للعراقيل الإدارية يشجعه على طلب التمويل المصرفي، ومواجهتها تجعله يُعرض عن طلب القروض.
- **وضعية ملكية الأرض الزراعية:** معلمة وضعية الأرض الزراعية ذات إشارة سالبة بالنسبة للأرض غير المملوكة للمزارع؛ وهو ما يبين أن الانتقال من امتلاك المزارع للأرض محل النشاط نحو عدم امتلاكها (الاستئجار أو الصيغ المختلفة الأخرى) يؤدي إلى الانتقال من حالة الطلب على التمويل المصرفي الزراعي نحو حالة عدم الطلب عليه، أي أن حيازة المزارع للملكية الأرض محل النشاط تشجعه على طلب القروض.

خلاصة :

اهتمت هذه الدراسة بالكشف عن أهم محددات الطلب على التمويل المصرفي الزراعي، وبعد إجراء الدراسة الميدانية تم الوصول إلى:

- اختبار الفرضيات:

- تكفل الخزينة بدفع سعر الفائدة المفروض على القروض الزراعية رفع الحرج على مسألة عدم مشروعية القروض في إطار عينة الدراسة وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.
- لم يشكل طلب البنوك للضمانات العينية عائقا هاما أمام الطلب على التمويل المصرفي لدى المزارعين في إطار العينة محل الدراسة، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- تمثل العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي يواجهها المزارعون خلال الطلب والحصول على القرض أحد الأسباب الهامة التي تحول دون الطلب على التمويل المصرفي الزراعي في إطار عينة الدراسة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- تؤدي مخاطر النشاط الزراعي وما قد يترتب عليها من التعثر في تسديد الالتزام نحو البنك إلى الإحجام عن طلب التمويل المصرفي الزراعي في إطار العينة محل الدراسة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
- عدم تنوع البرامج التمويلية وخاصة في القيمة والآجال لا تمثل سببا للعرزوف عن طلب التمويل المصرفي الزراعي في إطار عينة الدراسة، وهو ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.
- لا تحول مشكلة تخزين وتسويق المحاصيل الزراعية دون الطلب على التمويل المصرفي الزراعي في إطار العينة محل الدراسة، وهو ما ينفي صحة الفرضية السادسة.
- يؤدي عدم كفاية المدخرات الذاتية للمزارعين وانعدام مصادر التمويل الأخرى إلى الإقبال على طلب التمويل المصرفي في إطار عينة الدراسة، وهو ما يثبت صحة الفرضية السابعة.
- لا يؤدي تطبيق البرامج التمويلية الخاصة لتشجيع القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على التمويل المصرفي الزراعي في إطار العينة محل الدراسة، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثامنة.

- نتائج الدراسة:

- من خلال اختبار فرضيات الدراسة فيمكن إيجاز أهم نتائج الدراسة كالآتي:
- عدم كفاية المدخرات الخاصة للمزارعين تؤدي بالمزارعين إلى الإقبال على الإقراض، وهو ما لم يتم الإشارة إليه في الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع والمدرجة في هذه الدراسة.
- تؤثر مخاطر النشاط الزراعي سلبا على طلب التمويل المصرفي؛ حيث كلما زادت مواجهة المزارعين لمخاطر النشاط الزراعي أدى ذلك إلى عدم الطلب على التمويل الزراعي، وهو ما لم يتم الإشارة إليه في الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع والمدرجة في هذه الدراسة.
- تؤدي مواجهة المزارعين للعراقيل الإدارية إلى عزوفهم عن طلب التمويل المصرفي، وهو ما يتفق مع النتائج المتوصل إليها في دراسة كل من (R.Rasheed et al) و (G.W. Ssonko and M.Nakayaga).
- تمثل حيازة ملكية الأرض الزراعية محل النشاط عاملا محفزا على طلب التمويل المصرفي الزراعي، وهو ما يتفق مع النتائج المتوصل إليها في دراسة (G.W. Ssonko and M.Nakayaga).
- ومن ناحية أخرى أظهرت الدراسة أن كل من المتغيرات: العمر، المستوى الدراسي، طبيعة النشاط الزراعي (رئيسي أو ثانوي)، سعر الفائدة الضمنية، الضمانات، مشكلة التخزين والتسويق، مدة وآجال القروض، العروض التمويلية الخاصة، كلها ليس لها تأثير على مستوى الطلب على التمويل المصرفي الزراعي، وهو ما لا يتفق مع النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة المذكورة في هذه الدراسة والتي أثبتت تأثير كل من: سعر الفائدة، العمر والمستوى التعليمي للمزارع، على مستوى الطلب على التمويل المصرفي الزراعي.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول رقم (01): تطور التمويل

السنة	التمويل المصرفي الزراعي بالملليون دولار
2004	1010.17
2005	1018.77
2006	1223.69
2007	1358.17
2008	2693.4
2009	2292.71
2010	2292.71
2011	2292.71
2012	5361.486
2013	6280.336
2014	8183.24
2015	7919.503
2016	7543.128

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم (02): قيم معامل التحديد

Récapitulatif des modèles

Etape	-2log- vraisemblance	R-deux de Cox & Snell	R-deux de Nagelkerke
4	111.686 ^a	.221	.326

a. L'estimation a été interrompue au numéro d'itération 5 parce que les estimations de paramètres ont changé de moins de .001.

الجدول رقم (03): نسبة التنبؤية للنموذج المختار

Tableau de classement ^a					
	Observations		Prévisions		
			الزراعي الاقتراض بطلب تقدمت هل		Pourcentage correct
			طلب تقديم عدم	طلب تقديم	
Etape 4	الاقتراض بطلب تقدمت هل الزراعي	تقديم عدم طلب	89	6	93.7
		طلب تقديم	17	15	46.9
	Pourcentage global				81.9
a. La valeur de césure est .500					

الجدول رقم (04): معالم المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج

Variables dans l'équation							
		A	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
وضعية الأرض	landstatus			8.727	2	.013	
	landstatus(1)	-1.646	.563	8.542	1	.003	.193
	landstatus(2)	-1.278	.677	3.565	1	.059	.279
العراقيل الإدارية	D(1)	-1.170	.514	5.186	1	.023	3.223
مخاطر النشاط الزراعي	E1(1)	-1.210	.499	5.874	1	.015	3.353
كفاية المدخرات الذاتية	F(1)	-2.150	.639	11.314	1	.001	.116
الثابت	Constante	-.466	.561	.689	1	.406	.627

a. Variable(s) entrées à l'étape 4 : D.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الإحالات والمراجع :

- ¹ .P.Raghuran, S.Hymajyoti, Agricultural Finance and co-operation, Lecture Notes, Course No.AECO 142, p:1. Available online at: <http://www.scribd.com/doc/204011829/Agricultural-Finance>
- ² . رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، الطبعة:01، دار أسامة، عمان، 2013، ص:155
- ³ . عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة 01، مطبعة العالي، بغداد، 1969، ص:212-213
- ⁴ . خلف بن سليمان النمري، التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية-مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة العربية الهاشمية، ج1، جامعة أم القرى، 1995، ص:234
- ⁵ . عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص:213
- ⁶ . رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص:156-157
- ⁷ . علي محمود عيسى، القروض الزراعية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، 2014، ص:53.
- ⁸ . اكتفاء عذاب زغير، دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة (2010-2016)، دائرة تخطيط القطاعات بوزارة التخطيط، العراق، 2017، ص:49.
- ⁹ . F.Barnaed, J.Akridge, F.Dooley, J. Foltz (2012). *Agribusiness Management*, 4th Edition, Routledge, London and New York, 2012, p:252-254
- ¹⁰ . P.Raghuran, S.Hymajyoti, Op Cit, p:3.
- ¹¹ . اكتفاء عذاب زغير، مرجع سبق ذكره، ص:52.
- ¹² . G.W. Ssonko and M.Nakayaga, Credit Demand Amongst Farmers in Mukono District, Uganda, *Botswana Journal of Economics*, Vol 12, No2(2014) pp:33-50
- ¹³ . W.Fecke, J.H.Feil and O.Musshoff, Determinants of Loan Demand in Agriculture : Empirical Evidence from Germany, *Agricultural Finance Review*, Vol.76, Issue:4, pp:462-476. Available on <https://doi.org/10.1108/AFR-05-2016-0042>
- ¹⁴ . R.Rasheed and others, Determinants Influencing the Demand of Microfinance in Agriculture Production and Estimation of Constraints Factors: A case Study from South Region of Punjab Province, Pakistan, *International Journal of Agricultural Extension and Rural Development Studies*, Vol.3, No.4, September 2016,, pp. 45-58
- ¹⁵ . O.A.Adekoya, The Patterns and Determinants of Agricultural Credit Use among Farm Households in Oyo State, Nigeria, *Asian Economic and Financial Review*, 2014, 4(10), pp. 1290-1297. Available online at [http://www.aessweb.com/pdf-files/ae-fr-2014-4\(10\)-1290-1297](http://www.aessweb.com/pdf-files/ae-fr-2014-4(10)-1290-1297).
- ¹⁶ . S.Elias, I.M.Ahmad and B.L.Patil, The Determinants of Access to Agricultural Credit for Small and Marginal Farmers in Dharwad District, Karnataka, India, *Research Journal of Agriculture and Forestry Sciences*, May 2015, 3(5), pp. 1-5. Available online at: www.isca.in , www.isca.me
- ¹⁷ . موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، (14/01/2019) https://badr-bank.dz/wp/?page_id=3658
- ¹⁸ . موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري (14/01/2019) <http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/CREDIT%20ETAHADI>
- ¹⁹ . نفس المرجع.
- ²⁰ * قرض الوفاق الفيدرالي هو قرض استغلال أيضا مدعوم بالكامل من طرف الدولة، مخصص لتمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة في شكل شركات تجارية أو تعاونيات وتنشط في مجال تحويل أو تخزين المنتجات الزراعية. أنظر موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

²¹ موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. مرجع سبق ذكره

²² نفس المرجع السابق.

²³ نفس المرجع.

²⁴ موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

²⁵ . <http://digitalways.net/badr/index.php/leasing-credit-bail/#1536139178118-e41e975f-0f5e>; Op cit.

²⁶ مقابلة شخصية مع بعض الموظفين من مديرية الفلاحة بالوادي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي..